Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (5) 31May (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

أشتات مِن اللغات الواردة في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)قراءة صوتية وصرفية

أ.م.د. غفران حمد شلاكه

جامعة القادسية/ كلية الآداب

"Fragments of Languages Found in the Commentaries on Al-Shāfiya of Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH): A Phonetic and Morphological Study."

Asst. Prof. GUFRAN HAMAD SHLAGA
University of Al-Qadisiyah / College of Arts
gafran.shlaqa@qu.edu.iq

الملخص:

شغلت موضوعات الجمع، وبناء الفعل الماضي من الأجوف للمهول، والتمام في اسم المفعول من الأجوف اليائي، حيزاً في شروح شافية ابن الحاجب بسطاً وشرحاً وتأمّلاً الّا أنهم اتفقوا في غايته وهو التخفيف، واختلفوا في بعض مسائله واجراءاته، وعند النظر فيها تخلّق عنوان هذا البحث الموسوم بـ " أشتات مِن اللغات الواردة في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) قراءة صوتية وصرفية"، وقد قسّمت البحث على فقرات هي أولاً: الجمع (أ) جمع (فُعْلَة) و (فِعْلَة) جمع مؤنث سالم، (ب) جمع (فَعْلَة) على (فَعَلات)، ثانياً: بِناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول، ثالثاً: التمام في اسم المفعول مِن الأجوف اليائِيّ.**الكلمات الافتتاحية:** اللغات، الجمع، شافية ابن الحاجب، بناء الفعل، اسم المفعول، الأجوف اليائي.

Abstract:

The topics of plural formation, the construction of the passive form of the hollow verb in the past tense, and the completeness of the passive participle derived from the hollow verb with a *yāʾ* root have occupied a significant place in the commentaries on *Shāfiyah of Ibn al-Ḥājib*. These issues have been extensively discussed, explained, and analyzed. Despite their agreement on the ultimate goal—namely, ease and phonological simplification—they differed in certain details and procedural applications.Upon examining these variations, the title of this study emerged: "Variants of Linguistic Forms in the Commentaries on Shāfiyah of Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH): A Phonological and Morphological Analysis."The study is divided into the following sections: First: Plural forms, including: (a) the plural of *fuʿlah* and *fiʿlah* in the sound feminine plural, (b) the plural of *faʿlah* on the pattern *faʿalāt*; Second: the formation of the passive voice of the hollow verb in the past tense; Third: the completeness in the passive participle derived from the hollow *yāʾ*- type verb.**Keywords**: Languages, plural forms, *Shāfiyah of Ibn al-Ḥājib*, verb formation, passive participle, hollow verb (yāʾ type).

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين خالق السماوات والأرضين، وباسط الأرض، ورافع السماء بغير عمد، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين. إنّ مِن أجود المواطن التي يُختبر فيها العقل هو التدبّر، فهو مِن أعون الأسباب على تذكية العقل، واشتغالهِ بالتّعلم، وإعمال العقل توصل إلى المعرفة خاصة، ومِن هنا حطّ العقل رحاله، فتخلّق عنوان هذا البحث الموسوم بـ " أشتات مِن اللغات الواردة في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) قراءة صوتية وصرفية"، إذ شغلت هذه الموضوعات حيزاً في شروح شافية ابن الحاجب بسطاً وشرحاً وتأمّلاً الّا أنهم اتفقوا في غايته وهو التخفيف، واختلفوا في بعض مسائله واجراءاته، وقد قسّمت البحث على فقرات هي:

أولاً: الجمع

أ-جمع (فُعْلَة) و (فِعْلَة) جمع مؤنث سالم

ب- جمع (فَعْلَة) على (فَعَلات)

ثانياً: بِناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول

ثالثاً: التمام في اسم المفعول مِن الأجوف اليائِيّ

توسّلت هذه القراءة بالنظر في كتب الأوائل نحو: كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، والأصول في النحو لابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ)، فضلاً عن كتب المحدثين.ولا أدعي الكمال فيما كتبتُ، بل اعتذرُ مِن القارئ ما ورد في هذا البحث من الزلل والنظر غير الصحيح، ومن النقصان لا التمام. اللّهم كما زدتنا نِعمًا فألهمنا شُكرًا

أولاً: الجـمـع

أ- جمع (فُعْلَـة) و(فِعْلَـة) جمع مؤنث سالم:

لا يفوت من يقرأ في المدونة الصرفية الحشد الكثير لشروط جمع (فُعْلَة) و (فِعْلَة)، بالألف والتاء وهي: أنْ يكون سالم العين، وثلاثياً، واسماً – احترازاً من الصفة – وساكن العين، ومؤنثاً [١]، ولعلَّ هذا يدل على بلوغ الخطابة اللغوية درجة الصناعة المعرفية، ويمكن النظر إلى هذه الشروط من جهتينِ هما:

الأولى: احترازية قائمة على التضاد: نحو: ساكن العين احترازاً من متحركها: شَجَرات ، وسالم العين احترازاً من معتلها نحو: جَوْزات، وبيضات.

الأخرى: احترازية قائمة على الفرق بين المباني التقسيمية نحو: الثلاثي احترازاً من بناء الرباعي: زَيْنَبات، والاسم احترازاً من الصفة نحو: ضَخْمات.

ومهما تكن هذا الشروط فقد ذكر سيبويه ثلاث لغات في هذا الجمع قال: ((وأمَّا ما كان (فُعْلَة) فإنَّك إذا كسرته على بناه أدنى العدد ألحقتَ التاء وحرّكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكْبَة ورُكُبَات، وغُرْفَة، وغُرُفات وجُفْرَة وجُفُرات... ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء، فيقول: رُكَبات وغُرَفات...))[٢] وقال أيضاً: ((وما كان (فِعْلَة) فإنَّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحرّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرِبات وسِدِرات وكِسِرات، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فُعْلَة، وذلك قولك: قِرَبات، وسِدَرات وكِسَرات... ومَن قال: غُـرْفات فخفّف قال: كِسْرات))[٣]ولعل من أهـمّ التجليات هذين النصين فوز لغة تكون هي المثال (= لغة الاتباع)، ولغة فقدت الجهوية (= ومن العرب من يفتح العين)، وربط التخفيف بالسكون (التخفيف = السكون) في لغة: غُـرْفات، وكِسْرات. حمل المبرد التخفيف بالسكون على بنائين هما (فِعِـل) و(فَـعِـل) قال: ((وإنْ شئت قلت: فِعْلات وأسكنت، كما قلت في إبِـل: إبْـل، وفي فَـخِـذ: فَـخْـذ، لاستثقال الكسرة، وذلك قولك: سِـدْرة، وسِـدِرات، وقربة ، وقِـرِبات، فإن استثقلت قلت: سِـدَرات، وقِـرَبات، وفي الاسكان: سِـدْرات، وقِـرْبات))[٤]يزين ما مـرَّ القول: إنَّ التخفيف بالإسكان لا يُـعدُّ المسلك الوحيد للتخلص من كراهة توالي صائتين متماثلين، فقد يكون التحريك مسلكاً آخر للتخلص من هذه الكراهة (= التحريك بالفتح)[٥]، وهذا ما دفع النحاة إلى عدم جواز تخفيف المفتوح بالسكون: ((إنَّ وزن (فَعْل) بفتح فسكون يمكن أن يصير في بعض الأحيان (فَعَل) بفتحتين، وليس العكس ، أي لا يصحُّ أن نتصور كلمه مثل (جَمَل) يمكن أن تتطور إلى (جَمْل)))[٦] ولله درّ الجرجاني حينما صرّح باستثقال اجتماع صائتين متماثلين قال: ((واما فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين، فيجمع على فِعِـلات بكسر العين كما جمع فُعْلَة فُعُـلات فيقال: قِـرِبات، ومن فتح هناك فقال: عُرَفات فتح هنا فقال: قِرَبات؛ لأنَّ اجتماع الكسرتين كاجتماع الضمتين في الاستثقال...)[٧]وما يغمز به هذا النصّ أنَّـه لم يبيّن مراتب الثقل؛ فتوالي ضمتين أثقل من توالي كسرتين: ((... وهذا التخفيف في عُنُق أكثر منه في إبِل؛ لأنَّ الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي: رُسْـلَنَا ورُسْلَـهم... وجميع هذه التفريعات في لغة تميم...)[٨].لا شك أنَّ انعدام التنوع الصوتي بين المتماثلات كان وراء هذا الوصف: ((والتماثل أثقل من التنافر، لأنَّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية...))[٩]. إنَّ ربط التسكين بالتخفيف ليس بالمطلق؛ لأنَّ سكون البناء مثلاً لم تعد علامه الإسكان فيه حاملة لمغزاها (التخفيف) بقدر ما كانت تعبيرا عن هيأة [١٠]، بل قد يفضي إلى كراهة نحو: هذا بَكْرْ إذ اضطر بعض العرب بسبب الثقل إلى تحريك الساكن الأول [١١] يؤنس في هذا المقام أن نقف عند نظريتين للتسكين في (فُعْلات) (فِعْلات) لا تخرج عن الأصل والفرع، **الأولى:** نُـقِـلَ عن أبي علي الفارسي أنَّ السكون في نحو: غُرْفات تخفيف عن الضمّ وليس على الأصل ودليله عدم مجيء الإسكان في مفتوح العين على الأصل إلا في الشعر، وكذلك فإنَّ الفتح هو تخفيف على الضمّ (= عدلوا عن الضم إلى الفتح للتخفيف) [١٢]، وهذا الرأي مرجعتيه المعرفية تعود إلى نظريه إلى بناء (فُعُل) نفسه إذ يرى أن أصله الحركة في الاستعمال فسكّن للتخفيف قال: ((... وجه قراءة من ثقَّل (على رُسُلِكَ) أنَّ أصل الكلمة على فُعُل بضمّ العين، ومن اسكن خفّف ذلك كما يخفّف ذلك في الآحاد في نحو: العُـنُق، والطُـنُب، وإذا خُـفّـفت الآحاد فالجموع أولى من حيث كانت أثقل من الآحاد...)) [١٣].

والثانية: إنَّ التسكين جاء على الأصل: ((وإنْ كان على فُعْل، أو فُعْلَة، أو فِعْل أو فِعْلَة نحو: جُمْل، وعُرْفة، وهِنْد، وسِدْرة، ففيها التسكين على الأصل فتقول: جُمْلات، وغُرْفات، وهِـنْدات، وسِدْرات... والتسكين لغة تميم وناس من قيس...))[١٤] وقد يعبّر قول ابن عصفور عن هذا المقصد:(... فإن كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة أوجه: بقاء العين على سكونها نحو:هِنْد وهِنْـدات وجُمْل اسم امرأة وجُمْلات، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول: هِنَدات وجُمَلات، وإتباعها للفاء فتقول: هِنِدات وجُمُلات))[١٥] دأب شرّاح الشافية على نسبة جهويّة الإسكان إلى تميم، وعلى ربط الإسكان بالتخفيف قال ابن الحاجب: ((قال قد تُسْكن في تميم في كِسْرات وحُجْرات) يعني: أنَّه قد جاء التسكين – أيضاً – في لغة تميم في جمع فِعْلَة وفُعْلَة في الصحيح ، قالوا: كِسْرَات وحُجْرَات))[١٦]أدرك الرضي ثقل توالي ضمتين أو كسرتين، فتخلّق التخفيف بالإسكان، قال: ((... (وقد يسكن في تميم نحو حُجْرَات وكِسْرَات) بخلاف: تَمَرات، استثقالاً للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر في هذين البابين))[١٧]، وحيازة هذا الفهم للثقل ترجع إلى سيبويه، إذ يرى أنَّ الضمتين أو الكسرتين تُكرهان كما يكره توالي الواوين أو الياءين [١٨]، وما يحسب للرضي أنَّـه لم يقصر الثقل على هذه العلة فقط (= ثقل توالي الضمتين أو الكسرتين) بل شفعها بعلّة خفّة بناء الثلاثي الذي لا يحتمل أدنى ثقل:((... بل إنَّما سكن كراهة توالي الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول...))[١٩] ومازَ بين تخفيفين هما: التخفيف بالسكون، والتخفيف بالفتح، قال:((... وإنَّما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد، فسكنوه لأنَّ السكون أخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه...))[٢٠]، يغري هذا التوصيف بمقاربة أنَّ الإسكان يمثل أصدق تجليا من تجليات التخفيف في هذه اللغات، وهذا يفسر اختيار تميم لهذا الوجه من الأداء. وقال ركن الدين:((وقد يُسكَّن في لغة تميم العين في جمع (فِعْلَـة) بكسر الفاء وسكون العين، وفي جمع (فُعْلَـة)– بضم الفاء وسكون العين– فيقال في جمع كِسْرَة وحُجْرَة: كِسْرَات وحُجْرَات بسكون السين والجيم))[٢١]. وقال اليزدي: ((أي: لغة تميم أن يسكن العين في فُعْلَة بالضم وفِعْلَة بالكسر، ووجهه ظاهر، ولم يفعلوا هذا في الفتح، لأن الفتح أخف، فوافقوا فيه اللغة الكُثرى))[٢٢]. وقوله:((... لأنَّ الفتح أخف، فوافقوا فيه اللغة الكُثرى))، أراد أنَّ المفتوح الفاء الساكن العين إذا جمع جمعَ تصحيح فتحت عينه نحو: تَمْرَة – تَمَرات، فالحركة مقويّة لوجود الجمع [٢٣]، وهذه هي اللغة الفاشية، ويجوز إسكان العين في الضرورة الشعرية.كان الساكناني مدركاً في حديثه عن هذا الأداء الغاية التي يجب مراعاتها وهي: رعاية لأصل السلامة مع كراهة توالي ضمتين أو كسرتين قال:(أي: وقد يسكن العين_ أيضاً _من القسمين الأخيرين كالكِسْرات والحُجْرات، في لغة تميم رعاية لأصل السلامة، هذا مع كراهة الكسرتين، والضمتين، قيل: صحة سكونه لقاعدة الرد. فيه نظر تقدم مع الجواب)[٢٤] وقوله:((قيل: صحة سكون لقاعدة الرد. فيه نظر تقدم مع الجواب)) يكشف عن احتفائه بحشد أكثر من علّة في توجيه هذا الإسكان، زيادة على أنَّها مما يستعان بها في تحقيق المقبولية في توجيهه، التي تخلفت من تعليلين هما: استمرار حكم السلامة، ودفع إبطال القاعدة المستمرة [٢٥] (= حملاً له على معتل العين في هذا التعليل).ليس ثمة ما يدعو إلى حمل صحيح العين(= كِسْرات وحَجْرات) على معتل العين(= بَيْضات وجَوْزات) في التعليل؛ ومن ثـمَّ أن نفرق بين تسكين وتسكين، فالأول ورد للتخفيف ومراعاة للأصل (= المفرد)، والآخر جيء به؛ لأنَّ التحريك بالفتح يفضي إلى زيارة في الإجراء والعمل (= الإعلال بالقلب)، وبهذا صارَ التسكين أصلاً والتحريك فرعاً (= كِسِرات وكِسَرات)وقال الجار بردي:((... كأنَّهم جوزوا السكون فيها وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها...))[٢٦] قـدّم د. غالب المطلبي تفسيراً لهذا التخفيف ملاكه: ((كما أنَّنا نلحظ اهتمام التميميين بأن يكون المقطع الأول في الكلمة مقطعاً طويلاً مغلقا، وأنَّهم يتوسلون إلى ذلك بوسائل شتى كالهمز والتخفيف... بعبارة أخرى أنَّ المقطع الأول في الكلمات التميمية يكاد يكون ثابتاً لا يتغير بتغير الكلمات أو الصيغ، وليس عن سبب لهذا الثبات إلا أن يكون ذا وظيفة في اللهجة التميمية، وأرجح أنَّ هذا الثبات فيه إنَّما كان لأنَّه موضع النبر عند التميميين))[٢٧]ولا يؤيد أنَّ علة التخفيف بالسكون لكراهة تتابع الضمتين أو الكسرتين هي العلة الوحيدة عند التميميين، بل يمكن النظر إليه من جهة أدائية وهي سرعة النطق، والنبر في المقطع الأول:((خلصنا في الكلام على النظام المقطعي إلى أنَّ التميميين كانوا يسرعون في نطقهم، ويترتب على سرعتهم هذه أنَّهم كانوا يضغطون على المقاطع الأولى من الكلمة، ذلك لأنَّـه من الطبيعي في اللهجات السريعة أنْ يكون اهتمام المتكلم منصباً على أول الكلمة))[٢٨]. ونلفي د.ضاحي عبد الباقي يجعل البدء بمقطع مغلق اتجاها في الأداء التميمي قال: ((الاتجاه إلى البدء بالمقطع المغلق القصير... فكلّ اسم مؤنث مفرد ثلاثي ساكن العين يجمع على (فعلات) إما بفتح العين سواء أكانت الفاء مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة، مثل: جَمْرة، وسِدْراة، وغُرْفة التي تجمع على: جَمَـرات، وسِدَرات، وغُـرَفات، وإما تتبع العين حركة الفاء، فيقال في جمع هذه الكلمات: جَمَرات، سِدِرات، وغُرُفات، هذا هو نهج اللغة المشتركة، أما اللغة التميمية فيها فقد سكنت العين إذا سبقت بضمة او بكسره فقالت: غُـرْفات وسِـدْرات. لكنها في حالة الفتحة شاركت اللغة المشتركة بأن تابعت العين الفاء فقالت: جَمَـران))[٢٩]. وثمة ما يستحق التنبيه عليه هو أنَّ في التحقيق بالسكون مراعاة للأصل المفرد: سِـدْرة – سِـدْرات، غُـرْفـة – غُـرْفات، وقلّة عمل وتغيير، مع الحفاظ على البنيه في جمع السلامة.

ب- جمع فَـعْلَـه على فَعَلات:

ماز النحويون في جمع الاسم الذي على (فَعْلَة) بين بناءين هما: صحيح العين نحو: جَفْنَة، وجَمْرَة فإنَّه يجمع على (فَعَلات) – بفتح العين –: جَـفَنـات، وجَـمَـرَات، ومعتل العين نحو: بَـيْضَة، وجَـوْزَة فإنَّه يجمع على (فَعْـلات) – بسكون العين –: بَـيْضات، وجَـوْزات. وثمة أداء نُسِبَ إلى هذيل سلكت فيه حمل معتل العين على الصحيح في التحريك، وباتباع العين للفاء في اختيار الحركة – الفتحة – قال سيبويه: ((... حـرّكوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنَّهم يقولون: بَيَضَات وجَـوَزات))[٣٠]. وقال المبرّد ((أمّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بَـيْضة: بَيْضَات، وفي جَـوْزَة: جَـوْزات... وأمَّـا هُـذَيل بن مدركة خاصة فيقولون: جَـوَزَات، وبَيَضات، ولَـوَزات على منهاج غير المعتل، ولا يقلبون واحده منهما ألفا))[٣١]. وقال أبو القاسم المؤدِّب: ((... وزعم يونس أنَّ تَـوْبة وتَـوَبَات، بالتثقيل يقولها ناسٌ كثير. وقال الشاعر:

أَبُـو بَيَـضاتٍ رائـحٌ مُتَـأَوّبٌ رفيـقٌ بمَسْـح المَنْكِبَيْنِ سَبُـوحُ))[٣٢]

يلوحُ من تجليات – في لغات جميع العرب، وزعم يونس – فرز لغة تكون هي المثال، أمَّا اللغات الأُخر فمصيرها الإقصاء الذي دلَّ عليها لفظة (جميع العرب) أو ذكر بعضها منسوباً إلى راوٍ اسند إليه الفعل (زعم)[٣٣]، غير أنَّ نسبة هذه اللغة إلى (ناس كثير) يغري بإنزالها منزلة الأولى في جواز ارتكابها، وهذا التجلي الجهوي لم يكن واحداً عند القدماء إذ نسبها ابن خالويه إلى تميم:((... وإلا فله مذهب في العربية بنو تميم تقول رَوَضات وجَـوَزات وعَـوَرات وسائر العرب بالإسكان...))[٣٤]. وصرّح ابن جني في كتابه (الخصائص) أنَّ فتح حرف العلة في: بَيَضَات، وجَوَزَات لغة هذيل [٣٥]، وليس من قبيل الضرورة الشعرية، وذكر في كتابه (المنصف) أنَّه قد جاء في الشعر تحريك حرف العلة: ((وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا، قال الشاعر:

أَبُـو بَيَـضاتٍ رائـحٌ مُتَـأَوّبٌ رفيـقٌ بمَسْـحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُـوحُ))[٣٦]

وهذا ليس بالمرضي؛ لأنَّ لغة التحريك وردت في الشعر، والقراءات، وغيرهما، ومهما يكن فقد قـدّم توجيهين لصحة العين مع موجب إعلالها هما:

الأول: خشية التباس ما عينه في الواحد منقلبة إلى الألف نحو: قارة – قارات، إذ أصلها: قَوَر [٣٧]، وما عينه في الجمع منقلبة إلى الألف نحو: باضات، قال: ((ألا ترى أنَّه لو حُرّك فقال: جَوَزات وبَيَضات لوجب أن يعتذر من صحة العين مع حركتها وانفتاح ما قبلها بأن يقول: لو اعللتُ لوجب القلب، فأقول: جازات وباضات؛ فيلتبس ذلك بما عينه في الواحد ألف منقلبة نحو: قارة وقارات، وجارة وجارات...))[٣٨].

والأخر: بلحاظ سكون العين في المفرد، وعروض الحركة في الجمع، قال: ((وعذره – أبو بَيَضات – في ذلك: أنَّ هذه الحركة إنَّما وجبت في الجمع، وقد سبق العلم بكونها في الواحد ساكنة، فصارت الحركة في الجمع عارضة فلم تُحفل...))[٣٩]. يبدو أنَّ حيناً من الدهر أتى على نسبة هذا الأداء اللهجي إلى هُـذَيل [٤٠]، وإنَّ ما ذكرة ابن خالويه لا يقوى أن يكون دليلاً يعين على هذا أنَّ هذه الرواية أشبه بأخبار الآحاد بلحاظ تفرده فيها. إنَّ تحريك عين البنية الساكنة لم يقتصر على حمل معتل العين على صحيحها، بل شملت تحريك عين الصفة حملاً لها على الاسم: ((فأمَّـا إن كان صفةً كـ (ضَخْمَة) فلا خلاف في تسكين عينه على أنَّ قُـطرباً أجاز فتحها قياساً على ما ليس بصفة))[٤١]. يضمرُ هذا الحمل بمصداقيه – معتل العين والصفة – توجيهاً بأنَّ لغة الفتح تمثل الصورة المثلى التي يمكن أن تصطنع في الجمع والصفة –. تنبّه ابن الحاجب على كراهة التحريك لما يترتب عليه من استثقال وتغيير قال:((وهُـذَيل تُـسوّي بينه وبين الصحيح، فتقول: بَيَضَات وجَـوَزات. وكأنَّ الفصحاء كرهوا التحريك، لما يؤدي إليه من تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، فيصير بين استثقال وتغيير، فتركوه على حاله، وهذيل جرت فيه على باب الصحيح، ولم تعتبر التحريك؛ لعروضه))[٤٢] ولئن شعر ابن الحاجب بتحقق الثقل في التتابعين(وَ، يَ) (= المزدوج الصاعد)؛ لثقل النطق بالواو والياء بين فتحتين قصيرتين [٤٣]، فهو مقدم عنده على التغيير. واستندت حيازة وصف الحركة بالعارضة في(بَـيَضَات) إلى تخلّف المقتضَى (= التحوّل) عن المقتضِي (= العلّـة) بلا مانع، فكان الحفاظ على هيأة البنية(= فتركوه على حالهِ) أمارة على عدم الاعتداد بها: ((... فلمّا بقيت الكلمة على صورتها من دون تغيير عزوا ذلك إلى أنَّ الحركة عارضة غير لازمة، وما لا يلزم لا يقع الاعتداد به، وبقي البناء على أصله...)) [٤٤]. وصرّح الرضي باستثقال الحركة على حرف علّة قال: ((قوله: (والمعتل العين ساكن) كَجَـوْزات وبَيْضَات، لاستثقال الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلها. قوله:(وهُـذَيل تُسوّي) أي: تفتح في الأجوف كما تفتح في الصحيح، استخفافاً للفتحة، ولا تقلب الواو والياء ألفا، لعروض الحركة عليها))[٤٥]. يورث النظر غي علّة التحول عند الرضي أنَّما ليست في غاية المتانة، ولوَهْنِها تقف عن التأثير لأدنى عارض، وهي لضعفها أليق بالفعل لثقله [٤٦]، ولعلَّ هذا ما دفعه إلى عـدّ الحركة عارضة. لم يفارق ركن الدين ما دلَّ عليه منطوق عبارة الرضي وقبله ابن الحاجب، قال:((وهُـذَيْل تُـسوّي بين الصحيح والمعتل العين، فنقول في جمع بَيْضة وجَـوْزَة: بَـيَضَات وجَـوَزات – بفتح الياء والواو – ولم تلتفت إلى حركتهما لعروضها))[٤٧]وقال اليزدي: ((... وأما هذيل فتُسوّي بين العين الصحيحة والمعتلة فتفتح، قال قائلهم:

أَبُــو بَيَــضاتٍ رائــحٌ مُتَـأَوّبٌ

ووجه مذهبهم أنَّه لا اعتداد بهذه الحركة لكونها عارضة، فكأنَّه لا حركة، فلا يلزم التخلف المذكور (= تخلّف المعلول عن العلة بغير عذر)؛ إذ جزءُ العلة منتفٍ على التقدير))[٤٨]. ولله درّه في عـدّ الحركة على الحرف أمر صوريّ لا اعتباريّ، قال تعليقاً على ما ذُكرَ من توجيه: ((وظاهر أنَّ هذا واهن؛ لأنَّ الحركة أمر صوريّ لا اعتباري، فيجب الحكم بوجودها إذا وجدت، وبعدمها إذا عدمت))[٤٩].وهذا يفيد أنَّـه لا عروض للحركة ما دامت متحققة، فليس ثمة ما يدعو إلى القول: إنَّ الحركة لا أثـرَ لها مع وجودها على الحرف، فهل يمكن أن تقارب الأمر بمنهاجية بعيدة عن الخلاف؟ يغلب على الظن أنَّ وهن علّة التحوّل كفيلة بحلّ هذا الإشكال بعيدة عن عروض الحركة، وعدم الاعتداد بها، وبعيدة عن مقارنتها بالتصحيح في نحو: (إيس). وتضافر مع التجلي الجهوي عند الساكناني وصف لغة هذيل بالشذوذ، قال: ((أي قبيلة هُـذَيل تُسوّي الحكم بينه وبين الصحيح العين؛ فيحركون الوسط كالصحيح، فيقولون بَيَضَات، وجَـوَزَات – بالفتح–؛ إذ لا اعتداد بالحركة العارضة، ومنه قول الشاعر:

أَبُــو بَيَــضاتٍ رائــحٌ مُتَـأَوّبٌ

وهـو عند الأولين من الشـواذ))[٥٠].

وعبارته: ((... وهو عند الأولين من الشواذ)) لا تعين على قبولها لما مرّ من نصوص الأوائل. وعلل الإسكان في معتل العين(بَـيْضات) بأمرين هما: **الأول:** استمرار حكم السلامة، والآخر: دفع إبطال القاعدة المستمرة، أو ترك زيادة العمل بالتغيير على تقدير الصحة والاعتلال [٥١]. إنَّ ثمة دفعاً خفياً باتجاه أن تحريك العين يبطل استمرار القاعدة واطّرادها، وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الأدنى في حمل معتل العين على صحيحها في التحريك هو اطّراد الباب في تحريك العين بالاتباع وهو ما عبَّر عنه (هُـذَيْل تُسوّي)، فضلاً ومن تخـلّف المعلول عن العلة المفضي إلى استمرار حكم السلامة، وترك زيادة العمل بالتغيير، وبهذا خرجت لغة هذيل من (اللف والنشر المرتب) ((= إذا فتحت العين فعلى تقدير صحتها وعدم قلبها يلزم إبطال القاعدة، وعلى تقدير إعلالها يلزم زيادة التغيير))[٥٢]. وقال الجاربردي: ((وبنو هذيل تُسوّي بين المعتل وغيره فيحركون فيه أيضاً ولم يعتبروا الحركة لعروضها...))[٥٣]. كان التناص المعياري حاضراً في مصاديق تنتمي إلى هذا النمط من الأداء إذ وصف باللحن، والغلط قال ابن خالويه في قراءة قوله تعالى: ((أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ))[٥٤]، وقوله تعالى: ((ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ))[٥٥] ، (عَـوَرَات)، بفتح الواو[٥٦]: ((... وسمعتُ ابن مجاهد يقول هو لحن. فإن جملة لحناً وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية بنو تميم تقول: رَوَضَات وجَـوَزات وعَـوَرات وسائر العرب بالإسكان وهو الاختيار لئلا تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها...)) [٥٧]. وقال أيضاً:((قال ابن مجاهد: واتفق الناس على إسكان الواو في (عَوْرات) ولا يجوز غير ذلك، فقلتُ له: قرأ الأعمش (ثلاثُ عَـوَرات) بفتح الواو. فقال: هو غلط. قال أبو عبدالله: إن كان جعله غلطاً من جهة الرواية فقد أصاب، وإن كان غلّطه من جهة العربية فليس غلطاً؛ لأنَّ المبرّد ذكر أنَّ هُـذيلاً من طابخة يقولون في جمع جَـوْزة وكَوْرة وعَـوْرة: عَـوَرات وكَـوَرات وجَـوَزات. وأجمع النحويون أنَّ الإسكان أجود، ليفرّق بين الصحيح والمعتل؛ لأنَّ الواو إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها صارت ألفاً. فوجب أن يقال: عارات، وجازات، ولازات، وذوات الياء نحو: بَيْضة وبَيْضات فيها ما في ذوات الواو، والاختيار الإسكان، ألا ترى أن قوله: (في رَوْضَات الجَنَّات) ما قرأ أحدٌ رَوَضَات، وكذلك عَـوْرات مثل رَوْضَات))[٥٨]. ويمكن أن نخرج من هذين النصين بالآتي:

١– إنَّ حدود هذا الأداء لم يقف عند هُـذَيل؛ لأنَّ قراءة (عَـوَرات) وردت عن ابن عباس الهاشمي (رض) (ت ٦٨هـ) وسليمان بن مهران الأعمش الأسدي (ت ١٤٨هـ) وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي البصري(١١٧هـ)، ويمكن فهم هذا التنوع الجهوي أنَّـه تعبير عن حضور بالفعل على قبول موقف من لغة: اختياراً ، لتحصينه مما أصاب أو يمكن أن يصيب ألسنة أريد لها أن تجتمع على لغة مثال [٥٩].

٢–لا ريب أنَّ إجماع النحاة (وأجمع النحويون) هو إجماع على القاعدة النظامية، أما الاستعمال فهو شيء آخر، فالفاعل اللغوي حرّ ولم يعد مشدوداً إلى لحظة الطمر اللغوي.

٣–إنَّ أهمَّ ما يُغمز به الخطاب اللغوي عدم شموله لمستويات الأداء اللغوي جميعها، إذ وقف عند لحظة أدائية معينه(= ما تساوق النظام) وحجب المستويات الأخرى، وإحلال نموذج نظامي قد يشي الاستعمال بغيره. ويمكن النظر إلى ما قاله الشراح في توجيههم الثقل المتحقق في لغة هذيل (= كراهة التحريك، لاستثقال الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلها) من جهتين هما: **الأولى:** نظرة موقعية لوقوع الواو بين فتحة سابقة، وأخرى لاصقة ، قال الطيب البكوش:((... ولا يسقط إلا إذا سبق أيضاً بفتحة لثقل نطقه بين فتحتين قصيرتين.))[٦٠]. وعـدّ د. عبدالصبور شاهين نصف المصوت(و) مصوتاً فكانت ثلاثية الحركة في الموجه عنده، قال: ((... وجدنا أنَّها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التي تتحول إلى حركة واحدة طويلة))[٦١]. فالذي حصل في هذا التوجيه هو تلاشٍ لحرف العلة، وبقي المصوّت الذي بعدها، هكذا:

ب ـــَـــ | ي ـــَـــ | ض ـــَـــ | ت ـــُـــ

X

ب ـَـَـ | ض ـَـَـ | ت ـُـ.

ومثلها: جَـوَزات: ج ـَـَـ | و ـَـَـ | ز ـَـَـ | ت ـُـ.

x

والمتحقق في لغة هذيل يغري أن ننظر إلى ثلاثية الحركة من منظورا آخر ملاكه أنَّـه ليس بالمتعذر ولا بالمتيسر؛ لأنَّ كينونة هذا التتابع وتماميته وردَ في لغة هُـذَيل، فهو إعادة الاعتبار لحرف العلة بعد أن اخترم بالحركة السابقة له واللاحقة.

الأخرى: نظرة قوامها أنَّ الثقل تخلّق من حركتها نفسها لا السابقة لما:((أنَّ الحركة الأهـم التي يجب اعتبارها أولا في سقوط الواو والياء هي الموالية لهما، لا السابقة لها، لأنَّ السابقة جزء من مقطع مستقل عمَّا يليه، بينما الموالية للحرف تكون قمة المقطع الذي يبدأ به))[٦٢].

فالكراهة (= الثقل) في الصوت المركب (وَ) نجمَ عن الضعف الذي يعتري صامتية نصف المصوت نفسه (و)؛ بسبب طبيعة تخلّفه التي صبرته بين الصوامت والصوائت، على الرغم من حلوله محل الصامت في (بَيَضات، وجَـوَزات)، فهو صامت ضعيف، فإن حُـرّك بالفتحة (وَ) كان ثقله يسيراً؛ بسبب انخفاض اللسان إلى قاع الفم بعد أدائه لنصف المصوّت، ثـمَّ لا غرابة في عـدّ القلب فيه غير مطّرد عند المتقدمين[٦٣].

ثانياً: بناء الفعل الأجوف للمجهول

كشف سيبويه عن صور ثلاث لبناء (فُعِلَ) من الفعل الأجوف هي:

الأولى: قوامها نقل حركه العين إلى فاء البنية بعد سلب حركتها حملاً لها على (فِعْل)، قال: ((وإذا قلت فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوّلت عليها حركه العين كما فعلت ذلك في فَعِلْت لتغيّر حركة الأصل لو لم تعتلّ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك. خِيف، وبِيع، وهِيب، وقِيْل))[٦٤].

يؤنس من هذا النص الآتي:

١-إنَّ البدء بلغة الإعلال بالقلب ومن دون نسبة:((وهذه اللغات دواخلُ على قِيل وبِيع... والأصل الكسر...))[٦٥]، يظهر انحيازاً لهذه اللغة، ويضمر توجيهاً أنَّها الصورة المثال التي يجب أنْ تصطنع في نحو هذا البناء[٦٦].

٢_ إنَّ العلة الغائية من نقل حركه العين هي اطّراد الاعلال في الأجوف الواوي: ((... فانقلبت العين في ذوات الواو ياءً، نحو: خِيْف وقِيْل لسكون العين وانكسار الفاء قبلها، وبقي ما كان من الياء بحاله ياءً، فصار كله: خِيْف، وبِيْع، وقِيْل...))[٦٧].

الثانية: لغة الإشمام، قال:((وبعض العرب يقول: خِيْف وبِيْع وقِيْل فيُشمّ إرادة أن يبيّن أنَّها فُعِل...))[٦٨].

وهذه اللغة تقوم على الجمع الصوري بين حركتين هما: الضمة والكسرة، فالحركة الأولى دالة على البناء، والأخرى منقولة، ولا تعين عبارة سيبويه السابقة على المقابلة بين الإشمام هنا والإشمام في غيره (= الوقف).

الثالثة: الضمّ الخالص، قال: (وبعض من يضم يقول: بُـوْع، وقُـوْل... يتبع الياءَ ما قبلها كما قال: مُوْقِن))[٦٩].

والشروع في قراءة هذا الإجراء يكون في الآتي:

١_ الشحُّ والضن على حركة الأصل في فاء البنية للدلالة عليه: ((ومنهم من يبقي الضمة الأصلية على حالها مبالغة في البيان...))[٧٠].

٢- تعد هذه اللغة في مقابل اللغة الأولى (= قلب الواو ياءً)؛ لأنَّ في اللغة الأولى تقلب الواو ياءً، وفي هذه اللغة بالعكس.

٣- الناظر في اللغتين (= الأولى والثالثة) يجد اتحادً في العلة يمكن وصفه بأثر الصائت القصير في الساكن الذي بعده، ففي الأولى يمكن حمله على (مِيْقات)، وفي الأخرى على (مُوْقِن)[٧١].

٤- افتتاح كلام سيبويه بـ ((وبعض...))، و((وبعض العرب)) ينطوي على عدم التحقق الفسيح لهذين الاداءين، أمام أداء وصف بأنَّه الأصل ((والأصل في هذه اللغات كسر الفاء والاخريان داخلتان عليها))[٧٢].

لم يخرج المازني من دائرة نقل حركة العين، ولكن ما يحسب له توصيفه الإشمام بأنَّه ممال، قال: ((فإذا قلت:(فُعِل) من هذا كسرتَ الفاء وحوّلتَ عليها حركه العين كما فعلت ذلك في (فَعِلْتُ) وذلك قولك قد (خِيْفَ، وبِيْعَ، وهِيْبَ، وقِيْلَ) وهذه هي اللغة الجيدة، وبعض العرب يُـشـمُّ موضع الفـاء الضمة إرادة أن يُبين أنَّها (فُـعِـلَ) فيقول: (خُيِفَ، وبُيِعَ، وقُيِلَ) وهذا إشمام وليس بالضمّ الخالص؛ لأنَّه مُمال؛ وبعض العرب يخلص الضمة، ويجعل العين تابعاً للفاء، فيقول: بُـوعَ وخُـوفَ وقُـول، كما قالوا: مُـوقِـن ومُـوْسِر، وهذه اللغات دواخل على (قِـيلَ، وبِـيعَ) والأصل الكسر))[٧٣]. تبدو المفارقة واضحة في قوله:((...لأنَّه مُمال...)) أنَّ الاشمامَ في اللغة الثانية يفارق غيره نحو: الإشمام في الموقف، ويُـعـدُّ هذا

مكتسباً معرفياً لـه.لم يفارق أبو علي الفارسي ما دلّت عليه منطوق عبارة سيبويه، قال: ((فإذا بُـني مثال الماضي للمفعول به نقلت حركه العين إلى الفـاء فقلت: قِـيلَ الحـقُّ، وعِـيدَ المريضُ، وبِـيعَ المـتاعُ... ومن العرب مَن يُـشمُّ الضمَّ فيقول: قـد خُـفْتَ يا زيـدُ، وهُـبْتَ يا أسـدُ، وبُعْتَ يا عبدُ، ليفصل بين المبني للمفعول به وبين الفعل المبني للفاعل، ومنهم مَن يُـخلص الضمة ويشبعها فيقول:هُـوْب وخُـوف وخُـفنا، والأصل في هذه اللغات الثلاث كسرُ الفـاء والأخريان داخلتان عليهما))[٧٤]. يغري قوله:((... والأصل في اللغات الثلاث كسرُ الفاء...)) الاحتفاء بحركة العين المنقولة إلى فـاء البنية، أمَّـا لغة الإشمام فهي فرعية لعدم خلوصها بالكسر:((فإذا أُشمّت الضمة فذلك فرع...))[٧٥]، وكذا لغة الضمّ؛ لأنَّ حذف حركة العين هو فرع على التحريك نحو: عُـصِر- عُـصْر[٧٦]. وبدت المعيارية جليّة في قول ابن جني: ((وأمَّـا المعتل العين فأقوى اللغات فيه كسر أوله، نحو: قِـيلَ وبِـيعَ، وسِـيرَ بـه، ثـمَّ يليه الإشمـام، وهـو أنْ تدخل الضمة على الكسرة؛ لأنَّ الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قُـــيلَ، وبُـــيعَ، وعُـيصَ، والثالث هو أقلها: أن تُخلص الضمة في الأول كما أخلصت الكسرة فيـه...))[٧٧]. ويبدو ارتباط هذه المراتب المعيارية بالصنعة أشـد؛ لأنَّنا نلفي مَن يصف لغة الإشمام:((....شائعة مأخوذ بها في التنزيل....))[٧٨].ثمة من يصرح بجهوية هذه اللغات؛ فلغة إخلاص الضمّ كانت لبني ضبّة[٧٩]، وفَـقْعس ودُبَيْـر، وهما من فصحاء أسـد، وموجودة في هذيل [٨٠]، ولغة إخلاص الكسر لغة الحجاز وقريش ومَن جارهم، ولغة الإشمام هي لغة الكثير من قيس وعامه أسد [٨١]. حاز ابن الحاجب فهماً مفارقاً في توجيه اللغة الأولى(= بِـيْعَ، وقِـيْلَ)، قال:(باب قِـيلَ، وبِـيعَ من الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين أصله فُعِلَ، كُـــرِه الكسر على حرف العلة بعد الضم، فسُكّن حرف العلة، فبقيت في بُـيْعَ ياء ساكنة مضموم ما قبلها، فكُسِرت الفاء على ما هو أصل سيبويه وبذلك يقوى هذا الأصل على قول الأخفش، ثمَّ حُمل باب قِـيْلَ عليه لأنَّهما من بابٍ واحد. ومِـن العرب مَـن يُـشِـمَّ الفـاء الضمّ تنبيهاً على الأصل، وهي اللغة الثانية، ومنهم مَـن يقول: قُـولَ وبُـوعَ بالواو، وهو وإن كان يقوي مذهب الأخفش إلا أنَّها لغة رديئة لا اعتداد بها، بخلاف ما قويَ به مذهبُ سيبويه، فإنَّها اللغة الفصيحة))[٨٢]. من أوضح تجليات هذا النص أنَّ الكسرة لم تنقل من العين إلى الفـاء؛ لأنّ النقلَ إنَّما يكون إلى الساكن دون المتحرك فحذفت حركتها استثقالاً للكسرة على حرف العلة (يِ، وِ) وبعد الضم، فصارا: بُـيْـع، وقُـــوْل، ثمَّ كسرت الفاء فصارا: بِـيْعَ، وقِـيْلَ، فضلاً عن أنَّ هذا التحوّل قُـــدَّر على (بِـيْعَ) ثـمَّ حُمل عليها (قِـيْـلَ)؛ لأنَّ التغيير بالحركة أقـلّ من كلفة من التغيير في الحرف، وسلطة هذه القاعدة هي التي منحت رأي سيبويه قوةً، ومقبوليةً. لا تخلو هذه اللغات من قسمةٍ مضمرة بادية ملامحها خاصه بين اللغة الأولى والثالثة، ومن ثـمَّ علينا أن نفرق بين أصلٍ وأصل، ففي الأولى رُعيَ والأصل اليائي(بيع)، وفي الثالثة رُعـيَ الأصل الواوي(قُول) فكان الحمل عليهما. وأمّا لغة الإشمام فهي فرع من لغة الكسر(= الأولى) وهذا يفسر وصف سيبويه لها بالأصل، وأنَّ اللغتينِ الأخيرتين بالدواخل عليها. فسّر الرضي هذا التحويل بالإفادة من ابن الحاجب قال: ((والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي، فيبقى: بِـيْـع لأنَّ تغيير الحركة أقلّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنَّه أخـفّ مـن بُـوع، ثـمَّ حمل قول عليه؛ لأنَّه معتل العين مثله فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياءً))[٨٣]. وثمة نصّ نقله الرضي لا يمكن التضحية به قوامه جواز نقل الحركة إلى حرف متحرك بشرط أن تكون الحركة المنقولة أخف من المنقول إليها:((وعند الجزولي: استثقلت الكسرة على الواو، والياء فنقلت إلى ما قبلهما، لأنَّ الكسرة أخـف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز، على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخـف من حركة المنقول إليه، فبقي: قِـوْل وبِـيْـع، فقلبت الواو الساكنة ياءً...))[٨٤].لامسَ الرضي في ترجيحه المنظر العقلي واللغوي إذ قال: ((وقول الجزولي أقرب؛ لأنَّ إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى مِـن حملها في العلة على غيرها...))[٨٥].وحسبنا من حديثه عن لغة الإشمام حقيقته عنده قال:((وأمَّـا الإشمام فهو فصيح، وإنْ كان قليلاً، وحقيقة هذا الإشمام: أن تنحو بكسرة فـاء الفعل نحو الضمة، فتميـل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مراد القُـرّاء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع))[٨٦]. ونحسب أنَّ الرضي أرادَ بقوله:((... أن تنحو بكسرة فـاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء...)) أنَّ اللسان زايل موضع الحرف، ولم يكتفِ الناطق باستدارة الشفتين، فكأنَّه تزجية للصوت(= الضمة) مع استدارة الشفتين، فهو تحقيق لها على ضعفٍ(= قليلا): ((ثـمَّ ظاهر كلام كثير من النحوين والقُـرّاء أنَّه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع، والأقرب، ما حرّره الجعبري وغيره وهو أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إقراراً لا شيوعاً جزء الضمة مقدّم وهو أنَّ الأقـل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر))[٨٧]. إنَّ عدم الاكتفاء بضمّ الشفتين في هذا الضرب من الإشمام شكَّـل فارقاً بينه وبين غيره، فهو ليس عبارة عن ضمّ الشفتين فقط، بل تحقق آخـر يكون قوامه النطق بحركة تامة ممتزجة من حركتينِ هما: الضمة (= وهي الأقل)؛ لأنَّ النطق بها يكون غير تام (= إقراراً)، والكسرة(= وهي الأكثر). لم يفارق ركن الدين ما دلّت عليه منطوق عبارة ابن الحاجب، قال:((اعلم أنَّ في بناء ما لم يسم فاعله من الماضي الثلاثي المعتل العين نحو: قيل، وبيع، أصله: قُـوِل، وبُـيِع، استثقلت الكسرة على الواو والياء بعد الضمة فحذفت ثلاث لغات:

إحداها: بالياء فيهما، ووجهه: أنَّه بعد حذف الكسرة بقيت في (بُـيِـع) ياء ساكنه ما قبلها مضموم، فقلبت الضمة كسره لتسلم الياء، ثـمَّ حمل باب (قُـوِل) على: (بُـيِـع) في قلب ضمة القاف كسرة ثـمَّ قلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنَّهما من باب واحد، والثانية الواو فيهما، نحو: قُـول وبُـوع، ووجهه أنَّه بعد حذف الكسرة بقيت (قُـوْل) واو ساكنه ما قبلها مضموم، فوجب ثبوتها لعدم موجب التغيير ثـمَّ حمل (بوع) بقلب الياء واواً لتسلم الضمة، وبه يقوى مذهب الأخفش على مذهب سيبويه، إلا أنَّه لغة رديئة، لا اعتداد بها، بخلاف ما قوي به مذهب سيبويه، فإنَّه لغة فصيحة؛ لأنَّ في اللغة الأولى حمل الثقيل على الخفيف. وفي اللغة الثانية حمل الخفيف على الثقيل، وحمل الثقيل على الخفيف ليخف أولى من العكس ليثقل، واللغة الثالثة:الإشمام، وهو أنْ تضمَّ الشفتين ثم تتلفظ بـ (قيل وبيع) تنبيهاً على أصل هذا الكسر هو الضمّ، مع الإتيان بعده بأخف اللغتين))[٨٨]. توسّل الشرّاح السابقون بأمورٍ منها: ثقل الكسرة على الواو والياء، وخفة أحد الأصلينِ وثقل الآخر، فهو عند سيبويه (بِيْـع)، وعند الأخفش (قُـوْل)، فكان المعيار الذي تقاس فيه خفة الأصل هو التجانس بين الصائت القصير وصوت المـــدّ. وبدأ جلياً من هذه النصوص التصريح بوظيفة الإشمام، حرصاً على الهوية(= المبني للمجهول))، وعدم التورع عن التفصيل في طرائق تفاوتت قـوةً وضعفاً في المعيار اللغوي.

وقال اليزدي: ((... إذا أردت المبني للمفعول من الماضي المعتل العين ففيه مذاهب ثلاثة، أولها: وهي اللغة الفصيحة: أن تنقل حركه العين إلى الفاء بعد إسكانها، فتنقلب الواو في الواوي ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، وتبقى الياء على حالها، فتقول: قِيْل، وبِيْع. الثاني: أنْ يسكّن حرف العلة، فتنقلب الياء واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها، وتبقى الواو على حالها، فتقول: قُـوْل، وبُـوْع. وهذه لغة رديئة. ومن قوة اللغة الأولى وضعف الثانية تبيَّن قوة مذهب سيبويه وضعف مذهب الأخفش. إذ الأولى لكونها مستلزمة للعدول من الأثقل إلى الأخـف كانت فصيحة، والثانية لاستلزامها العكس كانت رديئة، والثالث: أن تُـشـمَّ الفـاء الضمَّ تنبيهاً على أنَّ أصل هذا الكسر الضمّ، وهذا الإشمام ليس بالمعنى الذي علمته في الوقف، وهذه أيضاً فصحية، وإن لم تبلغ مبلغ الأولى، للمحافظة على أصل الخفة، والتنبيه على أصل حركة الفاء))[٨٩]. يمكن القول إنَّ اليزدي أفـادَ في حيازة هذا الفهم من الشراح السابقينِ، وهل يمكن مقاربة قوله: ((... إذ الأولى لكونها مستلزمه للعدول من الأثقل إلى الأخـف كانت فصيحة، والثانية لاستلزامها العكس...)) بطريقه اخرى؟ لا بأس في النظر في عمل اللسان، وصفه ووضع الشفتين عند النطق بالكسرة، والضمة، على الآتي:

الكسرة: صوت أمامي، وضيق، ومنفرج.

الضمة: صوت خلفي، وضيق، مستدير.

فالاختلاف بينهما ينحصر في أمرين ما حاشا الصفة هما: عمل اللسان(= المخرج)، ووضع الشفتين، وهذا ما دفع اليزدي وغيره إلى عـدّ التحول في (قِـيْل) نحو الأخـف؛ لأنَّـه انتقال من صوت خلفي إلى أمامي، ومن استدارة الشفتين إلى انفراجهما: ((... فالحركة رقم (١) [i] هي نموذج الحركات التي تنفرج معها الشفتان... أمَّـا الحركة رقم(٨) [u] فتنضم الشفتان حال النطق ضماً شديداً...))[٩٠]. وقال الساكناني: ((ويجوز فيه ثلاث وجوه، الأول: هو الياء المحض كـ(قِـيْـل) و(بِـيـعَ) تغليباً للكسرة المنقولة؛ لأنَّ الأصل فيهما (قُـوِل)، و(بُـيِـعَ) على حدِّ (نُـصِـرَ) مجهولاً نقلت الكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلب الحركة، ثـم قلبت الواو في الأول ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. والوجه الثاني: الواو المحض تغليباً للضمة الأصلية لأنَّـه لمَّا استثقلت الكسرة عليهما حُـذفت، ثـمَّ قلبت الياء في الثاني واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. الوجه الثالث: الإشمام، وهو إيقاعها بحيث أن يكونا بين حركتهما وحركة ما قبلهما رعايةً لهما، فحينئذ الواو بين الياء والواو، والأول بالنظر إلى حركة نفسه، والثاني بالنظر إلى حركة ما قبلها، وكذلك الياء بين الواو والياء، والأول بالنسبة إلى الأول، والثاني بالنسبة إلى الثاني. واعلم أنَّ لغة الياء أفصح، ثـمَّ الإشمام))[٩١].

وأهم ما يسجل على هذا النصّ إيقاعه الإشمام على عين البنية: ((... فحينئذ الواو بين الياء والواو... وكذلك الياء بين الواو والياء...)) ففي (قُـوِلَ) تكون الواو بين صوتين هما: الياء بالنظر إلى حركه الحرف نفسه (= الكسرة)، والواو بالنظر إلى حركة ما قبله (= الضمة)، وكذلك الياء في (قُـيِـلَ) تكون بين الواو بالنظر إلى حركة ما قبلها، والياء بالنظر إلى حركتها. ولا يخلو هذا الوصف للإشمام من قراءة لَـبْسِيّة أراد بها الانتصار لما ذهب إليه، وقد يجعل على أنَّـه بيان لطريقة الإشمام بشكلهِ العام. يتضح أنَّ ثمّة تحولاً في توصيف علّة التحوّل بين اللغتين الأولى والثالثة، ففي الأولى كانت حركة عين نفسها (= الكسرة)، وفي الثالثة كانت حركه الفاء نفسها (= الضمة) ولا تخرج هذه العلل عن تفسير التحوّل وتلمّس الغاية. وقال الجاربردي: ((والمراد بباب قِيلَ وبِـيعَ الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين. وفيه ثلاث لغات، الأولى: قِـيْل، وبِـيْع، ووجهه أنَّ أصل (بِـيْـعَ) بُـيعَ فأسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء، وهي أفصحها، ثـمَّ حُملَ (قِـيل) عليه، وبهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيّروا الحركة، ولم يغيّروا الحرف. والثانية أن تُـشمَّ الـفـاء الضمّ تنبيهاً على الأصل، ولا يخفى عليك أنَّ الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف وهذه اللغة فصيحة أيضاً. وثالثتها: قُـوْلَ وبُـوْعَ، ووجهها أن تقول: إنَّ أصل قُـوْلَ

قُـولَ، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضمَّ فحذفوه فصار: قُـوْل ثم حملوا بُـوْعَ عليه. وهذه وإن كانت تقوي مذهب الأخفش إلا أنَّها لغة رديئة لاعتداد بها، لأنَّ حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل))[٩٢]. وقوله:((... فكسرت الفاء...)) لا يخرج عن الحفاظ على صحة الياء، حتى لا تنقلب (بِـيْعَ) الخفيفة، إلى(بِـوْع) الثقيلة، زيادة على ثقل نوع الفعل نفسه ونظائره نحو: بِـيْض، إذْ قبلت الضمة كسرة لثقل الجميع [٩٣]. لا يمكن الركون إلى القول بنقل الحركة، والقلب على ما ذهب إليه الأوائل، وهو ما لم يقرّه الدرس الصوتي، إذ ذهب الطيّب البكوش إلى أنَّ العين تسقط سواء أكانت واواً أو ياءً، ثـم تدغم الضمة في الكسرة، فصارت فاء البنية مشكلة بكسرة طويلة، قال: ((الفعل المسند إلى نائب الفاعل (أو المبني للمجهول) تكون عينه واقعة دائماً بين ضمّة وكسرة (فُـعِـل) أي بين حركتينِ متنافرتينِ قصيرتينِ وهي من الحالات التي تسقط فيها العين إذا كانت واواً او ياءً... قَالَ قُـوِل قِـيلَ، باع بُـيِـعَ بِـيِـعَ... نلاحظ في كلّ هذه الأمثلة أنَّ سقوط العين، نتج عنه ادغام الحركة الأولى (الضمة) في الثانية (الكسرة) فأصبحت فاء الفعل متبوعة بكسرة طويلة. ولا فوق في ذلك بين الواوي واليائي والمشترك))[٩٤].

وذكر أنَّ هذه الظاهرة لا تخلو من غرابة لأمرينِ:

الأول: الصيغة الناتجة (قِـيْلَ، بِـيْـعَ) لا تميز بين الأجوف الواوي واليائي، والآخر: ادغام الصوت المنبور (الضمة) في صوت غير منبور (الكسرة)، وهو خلاف المعتاد [٩٥]. وأجاب عن هذا الاستغراب بأمورٍ منها: ميل العربية إلى الكسر كلما كان لها أن تختار بينها وبين الضمة، وتفضيل حركه العين على حركة الفـاء، وانحصار التمييز بين الأجوف الواوي واليائي في المضارع[٩٦]. ويرى أستاذنا د. جواد كاظم عناد أنَّ قلباً هنا لم يحدث: ((... بل هو إسقاط المزدوج برمته، أو لأحد جزئيه، إذْ مثّل ثقلاً ازداد بالضمة التي سبقته...))[٩٧].

ويمكن تقسيم الإجراء على الآتي:

١-سقوط المزدوج برمته، ومصاديقه: قُـولَ، بُـوعَ، وعوض عنه إطاله زمن النطق بالضمة التي بعد القاف والياء، هكذا:

- قُـولَ: ق ـُـ | و ـِـ | ل ـَـ.

X

ق ـُـ | ل ـَـ.

قُـوْلَ = ق ـُـُ | ل ـَـ.

- بُـيِـعَ: ب ـُـ | ي ـِـ | ع ـَـ.

X

ب ـُـ | ع ـَـ.

بُـوْعَ: ب ـُـُ | ع ـَـ

٢- سقوط الجزء الأول من المزدوج الصاعد هكذا:

- قُـولَ: ق ـُـ | و ـِـ | ل ـَـ.

X

- بُـيِـعَ: ب ـُـ | ي ـِـ | ع ـَـ.

↓

X

ترتب على هذا تكوّن مزدوج آخر هابط صورته(ـُـ ي) هكذا:

ق ـُـ ـِـ | ل ـَـ = ق ـُـ ي | ل ـَـ.

ب ـُـ ـِـ | ع ـَـ = ب ـُـ ي | ع ـَـ

أسقط الجزء الأول من المزدوج الهابط (ـُـ ي)،

وتمَّ تعويضه بإطالة زمن النطق به هكذا:

ق ـُـ ي | ل ـَـ = ق ـِـ | ل ـَـ = ق ـِـ | ل ـَـ

X = قِـيْـلَ.

ب ـُـ ي | ع ـَـ = ب ـِـ | ع ـَـ = ب ـِـِ | ع ـَـ.

X = بِـيْـعَ [٩٨].

وتكلّف الباحث عبد الله محمد زين بن شهاب في توجيهه الصوتي إذ يقوم على الآتي:

١- حصول المماثلة بسبب تكوّن المزدوج (ـِـ و) عن طريق إبدال الواو ياءً؛ لمجانسة الكسرة.

ق ـِـ ي | ل ـَـ

٢- نشأ بعد المماثلة مزدوج آخر (ـِـ ي) فيجب التخلص منه بالمخالفة بين عنصريه بحذف شبه الحركة (ي) ق ـِـ | ل ـَـ

٣-مطَّلَ الحركة القصيرة (= الكسرة) لتحصل كسرة طويلة. ق ـِـِ | ل ـَـ [٩٩].

ويمكن توصيف الإجراء بالآتي:

قِـوْلَ: ق ـِـ و | ل ـَـ.

حذف الجزء الثاني من المزدوج

ق ـِـ | ل ـَـ. مطل الحركة القصيرة.

ق ـِـِ | ل ـَـ

بمعزل عن القول بالإبدال والمماثلة ، والحذف في المزدوج الثاني.

ثالثاً: التمام في اسم المفعول من الأجوف اليائيّ

ثمة فهم مفارق بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش من جهة أخرى في صياغة اسم المفعول من الأجوف اليائيّ صرّحت به المدونة، ويلوح هذا من قول السيرافي:((... اعلم أنَّ المفعول إذا كان مما عينه ياء كمفعول بيع وهيب وخيط فالأصل فيه مَبْيُوْع ومَهْيُوْب ومَخْيُوْط ويجب أن تعل عينه كما أعلت في الفعل فتسكن وتلقى ضمتها على ما قبلها فتسكن الياء التي هي عين الفعل و واوا مفعول ساكنة فيجتمع ساكنان الواو والياء، فتسقط على قول الخليل وسيبويه الواو، لأنَّها زائدة فإذا سقطت الواو في مَخْيُوْط وقد ألقينا ضمة الياء على الخاء صار بسكون الياء وضمة الخاء فكسرت الخاء لتسلم الياء، لأنَّها لو تركت على ضمتها لوجب قلب الياء واوا، فكان يصير مخوط على لفظ مقول فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو فتصير الخاء مكسورة لتسلم الياء... وزعم الأخفش أنَّ المحذوف في مبيع ومخيط الياء التي كانت في مَبْيُوْع ومَخْيُوْط وهي عين الفعل كما نقول أنَّهم ألقوا ضمة الياء على ما قبلها، فسكنت، اجتمع ساكنان الياء والواو والأول منهما أولى بالحذف... لما ألقى ضمة الياء على ما قبلها كسر ما قبل الياء قبل حذفها لتسلم الياء، ثم حذف الياء لاجتماع الساكنين فقلب واو مفعول ياء للكسرة التي قبلها))[١٠٠].

وهكذا يمكن دَرْك الفرق بين الرأيينِ توجيهاً، وإجراءً، وتحولاً، وما نُقلَ عن الأخفش فيه نظر من جهة الآتي:

١- إنَّ واو مفعول إنَّما تثبت عند الأخفش؛ لأنَّها كانت لمعنى، وحروف المعاني لا تحذف، لا يمكن الركون إليه، لأنَّ هذه الواو دخلها التغيير أيضاً (= قلبت ياءً).

٢- سعى الخليل وسيبويه سعياً حثيثاً إلى عدم اللبس بين الأجوف الواوي واليائي في الإجراء، ولم يعنَ بذلك الأخفش إلا في إجرائه الأخير (= قلب الواو ياءً للكسرة التي قبلها).

٣- اختلفت وظيفة الكسرة بينها، فهي عند الخليل وسيبويه للحفاظ على عين البنية (= الأجوف اليائي)، وليس كذلك وظيفتها عند الأخفش، فقد جيء بها لقلب الواو الساكنة ياءً، وهذا الإجراء يختلف عن ذلك؛ لأنَّ في الأول حرصاً على عين البنية المستلزمة للفرق.

٤- بيد أنَّ ما لا يمكن دفعه أنَّ الأخفش أنزل الحرف الزائد منزلة الأصلي موقعاً (= عين البنية)، ودلالةً (= دال على الأجوف اليائي) أيّاً يكن فثمة لغة اتخذت لها سبيلا في المحيط اللغوي، هي لغة التمام في الأجوف اليائي، قال سيبويه: ((وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مَخْيُوْط ومَبْيُوْع، فشبَّهوها بصَيْود وغَيْور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمز، ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرُّون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعها مع الضم))[١٠١]. يؤنس في هذا النصّ وصفان هما: عدم سماع سيبويه التمام في الأجوف الواوي، ووصفه لأداء قوم وجدَ أنَّهم ينطفونه بالتمام بالأصل من دون انشغاله بجهة تتصل بالضعفِ والقوة. وتبدو الجهوية أجلى في قول المازني (ت ٢٤٩ هـ):((وبنو لقيم فيما زعم علماؤنا يُتِـمُّـون مفعولاً من الياء فيقولون: مَبْيُوع ومَعْيُوب ومَيْسُور به، فإذا كان من الواو لم يتمُّـوه ، لا يقولون في مَقُـوْل: مَقْـوُوْل، ولا في مَصُوغ: مَصْوُوْغ البتَّةَ. وإنَّما أتَمُّوا في الياء؛ لأنَّ الياء وفيها الضمة أخفُّ من الواو وفيها الضمة))[١٠٢]. يخرج من يتأمّل هذا النص بأنَّ المازني رويت له هذه اللغة من نحويين آخرين، ولم يسمعها من المؤدّين أنفسهم ، وأنَّه قدّم وصفاً لهذه اللغة

بمضمون قضوي (= يتمُّون، لم يتمُّوه ، لا يقولون) شمل إقراره لهذا المضمون القضوي، وعلة التمام أنَّ التتابع (يُ) أخفُّ من التتابع (وُ). حازَ ابن جني فهماً مفارقاً لا يقوم على الضمة والثقل، بل عدم مجاراة اسم المفعول للمضارع في الوزن:((وإنَّما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنَّه وإن كان جارياً على الفعل فإنَّه ليس على وزن المضارع، ألا ترى أنَّ قائماً لمّا كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعِدة لم يكن إلا معتلاً، وقد تحجَّر أنَّه لا يَتِمُّ مفعول من ذوات الواو، وهذا هو الأشهر))[١٠٣]. ولا نجد تسويغاً لقوله(... وقد تحجَّر أنَّه لا يَتِمُّ مفعول من ذوات الواو...)) إلا بثقل التتابع (وُ): ((يُعدُّ التتابع (وُ) من أثقل التتابعات في العربية، وهي كثيراً ما تتخلص منه، لأنَّه في نظر المتقدمين بمثابه اجتماع واوين. واجتماع الواوين، ولاسيما في أول الكلمة، يشكل كراهة لا مناص منها))[١٠٤]. حرص ابن الشجري على أمرين هما: الجهوية والتفريق بين أداءين، قال: ((واختلف العرب في اسم المفعول من بنات الياء، فتمَّمه بنو تميم، فقالوا: مَعْيُوْب ومَخْيُوْط ومَكْيُوْل ومَزْيُوْت، وقال أهل الحجاز: مَعِيْب ومَخِيْط... وأجمع الفريقان على نَـقْص ما كان من بنات الواو، إلا ما جاء على جهة الشذوذ...))[١٠٥]. تظهر عناية ابن الشجوي بالتمام في اليائي وعدمه في الواوي إحساساً بالفرق بين التتابعين (يُ) و (وُ)، فالتتابع (يُ) يمكن تحقُّقه لخفته قياساً بثقل التتابع (وُ): ((وإن كان الأجوف يائياً بقيت الياء مضمومة إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو، فيقال في جمع عِيَان...(عُيُن) كما قالوا في بَيُوض: بُيُضٌ...))[١٠٦]. وقال ابن يعيش:((وبنو تميم يُـتمّون،(مفعولاً) من الياء، فيقولون: مَبْيُوْع... ولا يُتمُّون (مَفْعولاً) من الواو، لا يقولون: مَقْوُوْل... لأنَّه اجتمع مع إعلال فعله أنَّـه من الواو، والواو أثقل من اليا، والضمة عليها أثقل منها على الياء، ولذلك جازَ همزُ الواو المضمومة في مثل (وُقِّتَتْ، وأُقّـتَتْ)، ولم يجز ذلك في الياء. وشجعهم على تتميم (مفعول) من الياء خفة الياء مع سكون ما قبلها، واسم المفعول ليس على زنة الفعل المضارع في عدد حروفه، وذلك قالوا: غُزِي فهو مغزوٌّ، فصحّحوا المفعول، وإن كان الفعل معلاً))[١٠٧]. عبَّر ابن يعيش عن حكم قضوي (= لا يُتمُّـون، (مَـفْعُولا) من الواو، مرجعه ثقل الواو المضمومة، لأنَّ الواو المتحركة بحركة من جنبها أثقل في الأداء[١٠٨]، ((... لأنَّ التماثل يحتمُّ التزام نفس الموضع عند النطق))[١٠٩]، وأمَّا قوله: ((... وشجعهم على تتميم (مفعول) من الياء خفة الياء مع سكون ما قبلها...)) ليس بالمرضي؛ لأنَّ السكون ما قبل الحرف المضموم متحقّق أيضاً في الأجـوف الواوي (مَـقْوُوْل) فتبقى المسألة في حيز خفــة الياء نفسها لا ما قبلها. وقال ابن الحاجب: ((يعني: وكَثُـرَ التصحيح في بنات الياء؛ لخفة الياء عندهم، فقالوا: مَبْيُوْع، ومَطْيُوْب ومَغْيُوم. (قال: وقلَّ نحو: مَصْوُون، يعني: وقلَّ تصحيح مفعول من ذوات الواو؛ لاستثقال الواوين عندهم، قال سيبويه: ولا نعلمهم أتمُّوا في الواو؛ لأنَّ الواوات عندهم أثقل من الياءات))[١١٠]. إنَّ وصف ابن الحاجب التصحيح في الأجوف اليائي بالكثير والقلة في الأجوف الواوي يعبر عن مضمونين أولهما: انحياز الذات إلى هذا الأداء، والآخر: خلق التسويغ له وترك ما عداه، ويعزز هذا أنَّ لغة التمام في الأجوف الواوي لم يكن لها في التداول خلاق، ولا تعدو أن تكون ضرورة عند بعض النحويين [١١١]. وحازت الجهوية والتحقق الفسيح عناية عند ابن الناظم في قوله: ((تصحيح اسم المفعول مما عينه ياء لغة تميم، وقالوا: مبيوع، ومعيوب، ومخيوط، ومكيول، ومزيون، وأنشد أبو عَمرو بن العلاء:

فـكــأنَّـهـا تـفـاحـةٌ مَـطْـيُـوْبـة

وقال علقمة:

حـتـى تـذكـر بيضات وهيـجه يـومُ رَذاذٍ عليـــه الدجـنُ مَـغْـيُـوم

وقال العباس بن مرداس:

قَـــدْ كـانَ قَـوْمُكَ يَـحْسَبُونكَ سَيّـداً وإخَـالُ أنَّـكَ سَيِّـدٌ مَعْيُـون

أي مصاب بالعين، ويروى:مغيون من:غِينَ على كذا: غـطّي عليه، والغين: الغيم))[١١٢].

وقال الرضي:((قوله (وكثر نحو مَبْيُوع ومخيوط، قال:

قَـــدْ كـانَ قَـوْمُكَ يَـحْسَبُونكَ سَيّـداً وإخَـالُ أنَّـكَ سَيِّـدٌ مَعْيُـون

وهي لغة تميمية. وقوله: (وقَـلَّ نحو مَصْوُوْن) لكون الواوين أثقل من الواو والياء))[١١٣].

أغرى ما بث من دوال القيمة (= كثرة وقلة) برسم صورة قوامها إجازة لأداء معين، ورفض لآخر (= المنع)، وعلى نية هذا التفضيل لا نجده يعني حَطّاً من المفضول، أو ابتعاداً عن الهيأة أو المعنى، بقدر ما تعني زيادة في الصفة حظي بها أحد الطرفين في الكلم [١١٤].

ولا يفوت المتأمّل في هذه النصوص أنْ يخرج منها بعدم حيازة المعيار الذي استندوا إليه في وصف لغة تميم بالكثرى، أهو الجريان في المحيط اللغوي، أم هو من أثر روايات النحويين، أم هما معاً، أو هو اجترار لما قرره الأوائل قبلهم [١١٥].

الخاتمة:

توصّل البحث إلى نتائج أهمها:

١- لا يفوت مَن يقرأ المدونة الصرفية الحشد الكثير لشروط جمع (فُعْلَة) و(فِعْلَة)، بالألف والتاء وهي: أن يكون سالم العين، وثلاثياً، واسماً، بلوغ الخطابة اللغوية درجة الصناعة المعرفية، ويمكن النظر إلى هذه الشروط مِن جهتين هما:

الأولى: احترازية قائمة على التضاد، نحو: ساكن العين احترازاً من متحركها: شَجَرات، وسالم العين احترازاً مِن معتلها، نحو: جَوْزات، بَيْضات.

الأخرى: احترازية قائمة على الفرق بين المباني التقسيمية نحو الثلاثي احترازاً مِن بناء الرباعي: زينَبات، والاسم احترازاً مِن الصفة نحو: ضخمات.

٢- وثمة أداء نُسِبَ إلى هذيل سلكت فيه حمل معتل العين على الصحيح في التحريك، وباتباع العين للفاء في اختيار الحركة – الفتحة –.

٣- أغرى ما بث مِن دوال القيمة (= كثرة وقلة) برسم صورة قوامها إجازة لأداء معين (= مَبْيُوْع)، ورفض لآخر (= مَصْوُوْن) وعلى نيّة أنّ هذا التفضيل يخلو من الحطِّ من المفضول، أو الابتعاد عن الهيأة أو المعنى.

٤- وردت اللغات في موضوعات مختلفة، نحسب أنّها عُنيت بتوصيف الأداء أكثر مِن الجهوية، أي احتفت بالكيف، وهذا الاحتفاء (= الكيف) ادعى أن تكون الخفة محطّ عناية، إذ قصد كل قوم في أدائهم إلى هذا الغرض وصولاً إلى إحلاله انموذجاً في الاستعمال، وترك الأداء الآخر.

٥- لا يخفى على ما أسبغ الشراح من أحكام القيم على اللّغات كان أثر التناص الثقافي حاضراً ، إذ جعل الأصل أشرف وأسمى، والمثال الذي يجب أن يحتذا ، فكان لهذا الأثر في توجيه نحو صوغ ثنائية تتعاور على اللغات صياغتها، واشتقاقها أو تركيبها.

قائمة المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ). تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

٢. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ). تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط٤، عالم الكتب، لبنان– بيروت، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٣. الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، د. محمد عبدالله قاسم، ط١، ذوي القربى، قم، ١٤٣٣ هـ.

٤. إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٥. الأفعال، محمد بن عمر بن عبدالعزيز (ابن القوطية) (ت ٣٦٧ هـ). تحقيق: علي فودة، ط٣، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٦. الإقليد شرح المفصل، أحمد بن محمود الجندي (ت ٧٠٠ هـ). تحقيق: د. محمود أحمد الدراويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

٧. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة العصرية، لبنان، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

٩. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجم، بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٨٦هـ). تحقيق: حسن أحمد العثمان، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٩٩٠م.

١٠. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيّب البكوش، تونس، ١٩٧٣م.

١١. التكملة، الحسن بن أحمد الفارسي(أبوعلي). تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، لبنان– بيروت، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

١٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م.

١٣. الحجة للقرّاء السبعة، الحسن بن عبدالغفار الفارسي (أبوعلي). تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

١٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ). تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١٥. الخصائص، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، عالم الكتب، لبنان- بيروت، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

١٦. دراسات في اللهجات العربية، لهجة ذيل خليل إبراهيم العطية، الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد: (٢)، ١٩٧٥م.

١٧. الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، أحمد هاشم السامرائي، جامعة بغداد- كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٢م.

١٨. دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (ت بعد ٣٣٨ هـ). تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٩. ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩١م.

٢٠. شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ). تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٢١. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، شرح الأعلم الشنتمري. تحقيق: د. حنا نصر الحتي، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، ١٩٩٣م

٢٢. شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، الحسن بن أحمد الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ). تحقيق: د. ثامر ناصر العبيدلي، ط١، مكتبة نور الحسن، العراق- بغداد، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١م.

٢٣. شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ). تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت.

٢٤. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ). تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥. شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين)، الحسن بن أحمد الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ). تحقيق: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ١/ ٢٠٧.

٢٦. شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١م.

٢٧. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧١ هـ). تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هويدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة.

٢٨. شرح كتاب سيبويه (السيرافي)، الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٢٩. شرح كتاب سيبويه (الرماني بتتمة الهسكوري). تحقيق: د. عثمان غزال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م.

٣٠. شرح المفصل (ابن يعيش)، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ). تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٤٣ هـ - ٢٠١٣م.

٣١. شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش. تحقيق: د. محمد حسين عبدالعزيز المحرصاوي، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٣٢. صيغ الاسم الثلاثي المجرد، د. إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج١٠، ١٩٨٥م.

٣٣. ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية، عبدالله محمد زين بن شهاب، ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر، تريم للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٣٤. علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٥. الكافية في شرح الشافية، محمود بن محمد بن علي الساكناني (ت ٧٣٤ هـ). تحقيق: رضا رمضان السعدني، ط١، دار النور المبين، الأردن- عمان، ٢٠٢٣م.

٣٦. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ). تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩م.

٣٧. الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ) في شرحيه على الشافية والكافية، حيدر نجم عبد زيارة، جامعة القادسية- كلية الآداب، ٢٠١٦م.

٣٨. لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبدالباقي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٣٩. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤٠. لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد، ١٩٨٩م.

٤١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: ج١: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح إسماعيل، وج٢: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

٤٢. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، إيران، ١٩٧٣م.

٤٣. المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز، دمشق، ٢٠١١م.

٤٤. معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القُرّاء، د. أحمد مختار عمر، د. عبدالعال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٤٦. المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ). تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدرويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٤٧. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مطابع الاهرام التجارية، مصر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٤٨. المنصف (شرح كتاب التصريف)، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.

٤٩. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م.

٥٠. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في المنهج العربي، د. عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٥١. النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) (ت ٤٧٦ هـ). تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٥٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٥٣. الوقف في المدونة النحوية، تمرينٌ على قراءة في متن قديم، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز، دمشق، ٢٠١٩م.

هوامش البحث

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٧٣، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٦٦٥.

[٢] كتاب سيبويه: ٣/ ٥٧٩.

[٣] نفسه: ٣/ ٥٨٠-٥٨١.

[٤] المقتضب: ٢/ ١٨٨.

[٥] ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ٥٨.

[٦] صيغ الاسم الثلاثي المجر: ٩٠.

[٧] المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٨٥٥.

[٨] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ٤٤.

[٩] التصريف العربي: ٥٩.

[١٠] ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢٣.

[١١] ينظر: نفسه: ٧١.

[١٢] ينظر: توضيح المقاصد: ١٣.

[١٣] الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٦٠، وينظر: الصفحات: ٢/ ٧٨ وما بعدها. والآية: آل عمران: ١٩٤.

[١٤] ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٥.

[١٥] شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ١٥٣، وينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٧٣.

[١٦] شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٥٦٢، وينظر: الشافية: ٣٧.

[١٧] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ١١٣.

[١٨] ينظر كتاب سيبويه: ٤/ ١١٤-١١٥.

[١٩] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي): ١/ ٤٤.

[٢٠] نفسه: ١/ ٤٢.

[٢١] شرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين): ١/ ٤٣٥.

[٢٢] شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ١/ ٢٠٧.

[٢٣] ينظر: نفسه: ١/ ٢٠٤.

[٢٤] الكافية في شرح الشافية: ١/ ٣٩١.

[٢٥] ينظر: الكافية في شرح الشافية: ١/ ٣٦٨.

[٢٦] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ١٣٥.

[٢٧] لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٢١٦.

[٢٨] لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٢١٦.

[٢٩] لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٤٦٠.

[٣٠] كتاب سيبويه: ٣/ ٦٠٠، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤/ ٣٣٢، ودراسات في اللهجات العربية لهجة هذيل (بحث): ٢٠١- ٢٠٢، والدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية (رسالة دكتوراه): ٢٢٩.

[٣١] المقتضب: ٢/ ١٩١.

[٣٢] دقائق التصريف: ١٣٦، والبيت ليس في إشعار الهذليين، وينظر: خزانة الأدب: ٨/ ١٠٢، وروايته: أخو بيضات.

[٣٣] ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢١٢.

[٣٤] مختصر في شواذ القرآن: ١٠٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٢.

[٣٥] ينظر: الخصائص: ٧٥٦.

[٣٦] المنصف: ١/ ٣٤٣.

[٣٧] الأفعال (ابن القوطية): ٢٢٣ (فَعَلَ معتلاً بالواو في عينه)

[٣٨] المحتسب: ١/ ٥٧- ٥٨.

[٣٩] المحتسب: ١/ ٥٨.

[٤٠] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٠٤، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/ ٥٧، وهمع الهوامع: ١/ ٧٣، ومنهج السالك:٣/ ٦٦٨.

[٤١] شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٠٤.

[٤٢] شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٥٥٩.

[٤٣] ينظر: التصريف العربي: ٥٨.

[٤٤] الأصول النحوية والصرفية في الحجة: ١/ ٥١٠.

[٤٥] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ١١٢- ١١٣.

[٤٦] ينظر: نفسه: ٩٥ – ٩٦.

[٤٧] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ١/ ٤٣٢.

[٤٨] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١/ ٢٠٥.

[٤٩] نفسه: ١/ ٢٠٥.

[٥٠] الكافية في شرح الشافية: ١/ ٣٨٧ – ٣٨٨.

[٥١] نفسه: ١/ ٣٨٦.

[٥٢] الكافية في شرح الشافية: ١/ ٣٨٦ هامش (٣).

[٥٣] شروح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ١٣٣ – ١٣٤.

[٥٤] النور: ٣١.

[٥٥] نفسها: ٥٨.

[٥٦] القراءة تنظر: معجم القراءات القرآنية: ٢/ ٣٦٨، ٢/ ٣٨٨، وقرأ بها ابن عباس (رض)، والاعمش، وابن أبي إسحاق.

[٥٧] مختصر في شواذ القرآن: ١٠٣.

[٥٨] إعراب القراءات السبع: ٢/ ١١٥، والآية: الشورى: ٢٢.

[٥٩] ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢١٢.

[٦٠] التصريف العربي: ٥٨.

[٦١] المنهج الصوتي: ١٩٤.

[٦٢] التصريف العربي: ٥٨.

[٦٣] ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ١٢٦.

[٦٤] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٢، وينظر: الأصول: ٣/ ٢٧٩-٢٨٠، والمنصف: ١/ ٢٤٩-٢٥٠.

[٦٥] نفسه: ٤/ ٣٤٢.

[٦٦] ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢١٧.

[٦٧] شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/ ١٤٧، وينظر: الاقليد: ٤/ ٢٠٧٢-٢٠٧٣.

[٦٨] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٢.

[٦٩] نفسه: ٤/ ٣٤٢.

[٧٠] شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/ ١٤٧-١٤٨، وينظر: الاقليد: ٤/ ٢٠٧٢.

[٧١] ينظر: الاقليد: ٤/ ٢٠٧٢.

[٧٢] التكملة: ٥٨٧.

[٧٣] المنصف: ١/ ٤٨-٤٩.

[٧٤] التكملة: ٥٨٦-٥٨٧.

[٧٥] المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ١٣٩١.

[٧٦] ينظر: نفسه: ٢/ ١٣٩١.

[٧٧] المحتسب: ١/ ٣٤٥.

[٧٨] المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ١٣٩٠.

[٧٩] ينظر: المحتسب: ١/ ٣٤٥-٣٤٦.

[٨٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤١- ١٣٤٢، ولهجة قبيلة أسـد: ١٨٢.

[٨١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤١-١٣٤٢، ولهجة قبيلة أسـد: ١٨٢.

[٨٢] شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٧٩٠- ٧٩١.

[٨٣] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥/ ١٤١.

[٨٤] نفسه: ٥/ ١٤١-١٤٢.

[٨٥] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥/ ١٤٢.

[٨٦] نفسه: ٥/ ١٤٢.

[٨٧] مجموعة الشافية: ١/ ٢٩٩.

[٨٨] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٨٠٦- ٨٠٧.

[٨٩] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢/ ٨٨٦-٨٨٨.

[٩٠] علم الأصوات: ٢٣٣-٢٣٤.

[٩١] الكافية في شرح الشافية: ٢/ ٨٣٢- ٨٣٣.

[٩٢] شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٤١٥-٤١٦.

[٩٣] ينظر: مجموعة الشافية: ١/ ١٩٩.

[٩٤] التصريف العربي: ١٤٥- ١٤٦.

[٩٥] ينظر: التصريف العربي: ١٤٦، والكراهة اللغوية: ١٣٧.

[٩٦] ينظر: التصريف العربي: ١٤٧-١٤٨.

[٩٧] المزدوج في العربية: ١٢٠.

[٩٨] ينظر: المزدوج في العربية: ١٢٠ – ١٢١.

[٩٩] ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢١ – ١٢٢.

[١٠٠] شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٢٤٥-٥/٢٤٦، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ١١٩١-١١٩٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني بتتمة الهسكوري: ٥/ ١٦٠- ١٦٤.

[١٠١] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٨-٣٤٩، وينظر: الأصول: ٣/ ٢٨٣ – ٢٨٤، والتكملة: ٥٩٠.

[١٠٢] المنصف: ١/ ٢٨٣.

[١٠٣] نفسه: ١/ ٢٨٤.

[١٠٤] الكراهة اللغوية عند الرضي: ١٠٢.

[١٠٥] أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢١.

[١٠٦] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ١٢٧ – ١٢٨.

[١٠٧] شرح الملوكي في التصريف: ٥٤٣ – ٥٤٥، وينظر: شرح المفصّل (ابن يعيش): ١٠/ ١٥٥-١٥٦.

[١٠٨] ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ١١٨.

[١٠٩] التصريف العربي: ١٨٩.

[١١٠] شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٢/ ٧٨٦-٧٨٧، وقول سيبويه: ينظر كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٩.

[١١١] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٣٩.

[١١٢] بغية الطالب: ٢/ ٢١٠-٢١٢، والشاهد الأول، ينظر: المقاصد النحوية: ٤/ ٥٧٤، والثاني، ينظر: ديوان علقمة: ٣٩، والثالث، ينظر: ديوان العباس بن مرداس: ١٥٦.

[١١٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/ ١٤٩.

[١١٤] ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢٢٤.

[١١٥] ينظر: نفسه: ٢٢٥.